



**Tikrit Journal of Administrative
and Economic Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



Analyzing the Impact of Liquidity and Capital Adequacy on Financial Performance: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks Listed on the Iraq Stock Exchange for the Period (2004–2021)

Doaa Saifullah Sami*, Farhad Micael Tahir

College of Administration and Economics/University of Duhok

Keywords:

Financial Performance, Liquidity, Capital Adequacy, return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Iraq Stock Exchange

ARTICLE INFO

Article history:

Received	29 Sep. 2025
Received in revised form	13 Oct. 2025
Accepted	10 Nov. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Doaa Saifullah Sami

College of Administration and Economics/University of Duhok



Abstract: This study aims to analyze the impact of liquidity and capital adequacy on financial performance, as measured by return on assets (ROA) and return on equity (ROE), based on annual data from a sample of five commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange over the period (2004–2021).

The research problem stems from the need to understand the role these two indicators play in explaining variations in the profitability of Iraqi banks, particularly in an economically unstable environment and amid growing challenges in managing financial resources.

Using the Panel Data methodology through the Panel Autoregressive Distributed Lag (Panel ARDL) model, the results indicate that liquidity has a significant positive effect on ROA in the short run, while showing no significant effect on either ROA or ROE in the long run.

In contrast, the results show that capital adequacy is a consistently significant and positive factor influencing both indicators in both the short and long term, highlighting its vital role in enhancing bank profitability.

The study recommends improving liquidity management efficiency and strengthening regulatory capital, in order to achieve better profitability levels and enhance the financial performance of Iraqi banks in both the short and long term.

تحليل أثر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2004-2021)

فرهاد ميكائيل طاهر

دعاء سيف الله سامي

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة دهوك

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر كل من السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي، والمُعَبَّر عنه بمؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية لعينة مكونة من خمسة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، خلال الفترة (2004-2021).

تتبع مشكلة البحث من الحاجة إلى فهم الدور الذي يلعبه هذان المؤشران في تفسير التباين في ربحية المصارف العراقية، لا سيما في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار، وتحديات متزايدة في إدارة الموارد المالية.

وباستخدام منهجية (Panel Data) من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Panel ARDL)، أظهرت النتائج أن السيولة تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على (ROA) فقط وفي الأجل القصير، بينما لم يظهر لها تأثير معنوي على ROA و ROE في الأجل الطويل. في المقابل، أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال تُعد من العوامل المؤثرة بشكل معنوي وإيجابي على كلا المؤشرين في الأجلين القصير والطويل، مما يدل على دورها الحيوي في تعزيز ربحية المصارف.

ويوصي البحث بضرورة رفع كفاءة إدارة السيولة وتعزيز رأس المال التنظيمي، بما يساهم في تحقيق مستويات أفضل من الربحية، ويُعزز من كفاءة الأداء المالي للمصارف العراقية على المدى القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، السيولة، كفاية رأس المال، العائد على الموجودات، العائد على حقوق الملكية، سوق العراق للأوراق المالية.

المقدمة

يشكل الأداء المالي للمصارف التجارية أحد المعايير الجوهرية التي يُعتمد عليها في تقييم كفاءتها في الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة وتحقيق أهدافها، وهو ما يجعله محط اهتمام واسع من الباحثين وصناع القرار المالي. وتُعد مؤشرات الربحية، مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، من أبرز الأدوات المستخدمة في قياس هذا الأداء وتحليل فعاليته.

تتأثر ربحية المصارف بمجموعة من العوامل الداخلية، من بينها السيولة وكفاية رأس المال، حيث يُنظر إلى السيولة على أنها عنصر أساسي لضمان استمرارية النشاط المصرفي وتلبية الالتزامات، فيما تمثل كفاية رأس المال أحد أهم الأدوات الدفاعية في مواجهة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي. وتوضح أهمية هذين المتغيرين بشكل خاص في البيئة الاقتصادية العراقية والتي تتسم بالتقلبات الكثيرة والمتداخلة، إذ يواجه القطاع المصرفي التجاري تحديات اقتصادية وتنظيمية متعددة، مما يفرض الحاجة إلى دراسة أعمق للعوامل التي تؤثر على أدائه المالي، لا سيما تلك

المتعلقة بإدارة الموارد المالية والامتثال لمتطلبات الرقابة المصرفية. ورغم أهمية الموضوع، لا تزال هناك فجوة بحثية على المستوى المحلي فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين السيولة وكفاية رأس المال من جهة، ومؤشرات الربحية من جهة أخرى، استناداً إلى منهجيات تحليل متقدمة وبيانات زمنية ممتدة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي

أولاً. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في تحديد أثر كل من السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي والمُعبر عنه بمؤشري (ROA و ROE) لعينة من المصارف التجارية العراقية ويمكن صياغتها في السؤال الآتي:

ما مدى تأثير مؤشري السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2004-2021)؟ ويتفرع منه عدد من الأسئلة الفرعية:

1. هل تؤثر السيولة وكفاية رأس المال في العائد على الأصول (ROA)؟

2. هل تؤثر السيولة وكفاية رأس المال في العائد على حقوق الملكية (ROE)؟

ثانياً. أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهميته من دوره في فهم تأثير مؤشري السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية، في ظل بيئة اقتصادية متغيرة وصعبة كما تساعد نتائج البحث في توجيه إدارات المصارف لتحسين إدارة مواردها المالية وتحقيق توازن أفضل بين السيولة والربحية فضلاً عن توفر للجهات الرقابية مثل البنك المركزي معطيات دقيقة لاتخاذ قرارات داعمة لاستقرار القطاع المصرفي وحماية حقوق المودعين والمساهمين وأخيراً يسهم البحث في إثراء الدراسات المصرفية في العراق باستخدام بيانات Panel لفترة طويلة، مما يعزز المعرفة العلمية ويُسهل تطبيق النتائج عملياً.

ثالثاً. أهداف البحث: هدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر مؤشري السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2004-2021). كما يسعى إلى دراسة العلاقة بين هذه المؤشرات ومؤشري الربحية الرئيسيين، العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، فضلاً عن ذلك، يهدف البحث إلى تقديم توصيات عملية تستند إلى نتائج التحليل لتعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية في المصارف وتحسين أدائها المالي، مما يساهم في دعم استقرار القطاع المصرفي وتعزيز ثقة المستثمرين والمودعين.

رابعاً. فرضيات البحث:

1. يوجد تأثير معنوي لمؤشرات السيولة وكفاية رأس المال في العائد على الأصول (ROA) في المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2004-2021)

2. يوجد تأثير معنوي لمؤشرات السيولة وكفاية رأس المال في العائد على الأصول (ROE) في المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2004-2021)

خامساً. حدود البحث:

1. الحدود المكانية: المصارف التجارية العراقية.

2. الحدود الزمنية: 2004-2021.

3. الحدود الموضوعية: تحليل أثر السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي المُمثل بالعائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)

سادساً. مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (23) مصرفاً تجارياً. وبهدف تحقيق أهداف البحث،

تم اختيار عينة مكونة من خمسة (5) مصارف تمثل نسبة (21.7%) من إجمالي المجتمع الأصلي، وقد تم اعتماد هذه العينة بناءً على توفر البيانات اللازمة لحساب المؤشرات الخاصة بمتغيرات البحث، فضلاً عن كون هذه المصارف من بين أوائل المصارف التي أسست في العراق، وأيضاً من أوائل المصارف التي تم إدراجها في سوق العراق للأوراق المالية، والجدول رقم (1) يعرض بعض البيانات عن المصارف العراقية عينة البحث

جدول (1): المصارف المشمولة بعينة البحث

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	تاريخ الإدراج	رمز المصرف
1	الاستثمار العراقي	1993/7/13	1995/4/8	BIBI
2	الائتماني العراقي	1998/7/25	2000/9/16	BROA
3	بابل	1999/4/6	2001/11/29	BBAY
4	المتحد للاستثمار	1994/8/20	2004/7/8	BUND
5	الموصل للتنمية والاستثمار	2001/8/23	2005/9/1	BMFI

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات هيئة الأوراق المالية العراقية

<https://www.isc.gov.iq>

سابعاً. مراجعة الأدبيات ذات الصلة بمتغيرات البحث: نظراً للأهمية البالغة التي تحظى بها مؤشرات السيولة وكفاية رأس المال في تفسير الأداء المالي للمصارف، فقد نالت هذه العلاقة اهتماماً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية والمالية، إذ سعت دراسات متعددة إلى تحليلها ضمن أطر كمية متقدمة وبيئات مصرفية متنوعة.

ففي دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية خلال الفترة (2010-2014)، توصل (العاني، 2016) إلى أن العائد على الأصول (ROA) يتأثر بصورة مباشرة بإدارة السيولة، حيث أظهر أن ارتفاع نسبة الموجودات النقدية يُعزز من العائد في الأجل القصير، لكنه قد يُضعف الكفاءة التشغيلية عند بلوغ مستويات مرتفعة من السيولة غير المستثمرة، أما (النجار، 2019) فقد استخدم نموذج الانحدار الذاتي لتحليل بيانات مصارف أردنية، وخلص إلى وجود علاقة موجبة بين كفاية رأس المال وROE، مؤكداً أن البنوك ذات الملاءة الرأسمالية الأعلى تحقق مستويات ربحية أكثر استقراراً، كما تناولت دراسة (عبد السلام، 2021) بيانات عدد من المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2012-2019)، وأشارت نتائجها إلى أن مؤشرات الربحية، لا سيما العائد على الموجودات (ROA)، تُعد أكثر حساسية لتغيرات السيولة التشغيلية، بما يعكس الأثر المباشر لإدارة الأصول المتداولة على كفاءة التوظيف المصرفي.

وفي السياق الأجنبي، أجرت (Athanasoglou, et al., 2008) دراسة على عينة من البنوك التجارية في دول الاتحاد الأوروبي، وتوصلوا إلى أن السيولة تؤثر إيجابياً على العائد على الموجودات (ROA) في الأجل القصير، لكنها قد تُضعف الأداء عند تراكمها دون توظيف فعال، من جهتهما، أشار (Berger & Bouwman, 2013) في دراستهما التي شملت عدداً من البنوك العالمية خلال فترات الأزمات المالية إلى أن ارتفاع كفاية رأس المال يُعزز من العائد على حقوق الملكية (ROE)، إذ يوفر رأس المال المرتفع مظلة وقائية ضد المخاطر النظامية، ويسهم في دعم استقرار الأرباح على المدى الطويل.

وفي دراسة أخرى، استخدم (Ali & Pua, 2020) نموذج Panel ARDL لتحليل بيانات (18) بنكاً ماليزياً خلال الفترة (2008-2017)، وأظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين كفاية رأس المال والعائد على الموجودات (ROA)، في حين لم تكن العلاقة مع العائد على حقوق الملكية (ROE) ذات دلالة إحصائية، مما يعكس تباين تأثير رأس المال باختلاف البيئة السوقية والتنظيمية. كما تناولت دراسة (Djalilov & Piesse, 2016) بيانات مصارف دول البلقان وشرق أوروبا، وخلصت إلى أن الإصلاحات التنظيمية ما بعد الأزمة المالية العالمية كان لها دور حاسم في تقوية العلاقة بين كفاية رأس المال والعائد على الموجودات (ROA)، مع تزايد تأثير المتطلبات الرقابية، وأخيراً، قامت (Molyneux & Thornton, 2021) بتحليل بيانات عدد كبير من البنوك العالمية، وأظهرت دراستهما أن السيولة الفائضة لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين الأداء المالي، بل قد تعكس ضعفاً في التوظيف ومن ثم إلى ضعف في مؤشرات العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

تُظهر هذه الدراسات تبايناً في طبيعة العلاقة بين متغيرات السيولة وكفاية رأس المال وبين مؤشرات الأداء المالي، وهو ما يعكس تأثير السياق المؤسسي والتنظيمي، واختلاف المنهجيات التحليلية المعتمدة. ومن هنا، يأتي هذا البحث لسد فجوة بحثية من خلال تقديم تحليل تطبيقي يعتمد على بيانات عينة من المصارف التجارية العراقية خلال الفترة (2004-2021)، باستخدام نماذج Panel Data لتقييم العلاقة بين المؤشرات المالية قيد البحث.

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي للبحث

تعدّ المصارف من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دوراً محورياً في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار والتمويل، وتواجه المصارف في بيئتها التشغيلية العديد من التحديات المرتبطة بالسيولة، والمخاطر، ومتطلبات رأس المال، فضلاً عن ضرورة تحقيق أداء مالي مستدام يُرضي المساهمين والجهات الرقابية والمستثمرين.

يعرض هذا المبحث الإطار النظري للبحث، ويتناول المفاهيم الأساسية والمتغيرات المعتمدة، ويوضح الروابط النظرية بينها، لتشكيل أساس راسخ للتحليل التطبيقي لاحقاً.

أولاً. السيولة Liquidity: السيولة Liquidity في معناها المطلق تعني النقدية وهي المعنى الضيق للسيولة، أما السيولة في معناها الشامل فهو عبارة عن الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة وبأقل خسائر، والهدف في الاحتفاظ بموجودات سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة حالياً أو في غضون فترة قصيرة، وتعتبر السيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والموجودات سهلة وسريعة التحول إلى نقدية بسرعة وبأقل خسائر، وبين الالتزامات الواجبة عليه الوفاء بها خلال فترة قصيرة عند الطلب، ومن ثم فإنه لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في حدود إلتزاماته (عبدالحميد، 2002: 230)، وعرفها (العلي، 2013: 180) بأنها قدره المصرف على الاستجابة الفورية لسحوبات المودعين، والاستجابة لطلبات الائتمان وهذا يستدعي ويتطلب توفر نقد سائل لدى المصرف أو سهوله الحصول على نقد عن طريق:

1. قدره على تسهيل بعض موجودات المصرف بالسرعة الكافية لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمه هذه الموجودات.
2. قدره المصرف على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى أو القيام بإصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصرف التجاري بعده المؤسسة الوحيدة غير القادرة على طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ إن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف، في حين أن المنشآت غير المصرفية قادرة على التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المصرفية (الحسيني والدوري، 2002: 93).

إن سيولة أي أصل من الأصول تعني مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة، وبناء عليه فإن البضاعة أكثر سيولة من العقارات، والذمم المدينة أكثر سيولة من البضاعة، وهكذا أما السيولة، في المصارف فهي تعني (قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان وإيئة طلبات او حاجات مالية أخرى)، وهذا يعني أن على المصارف التجارية أن تحتفظ بنسبة سيولة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالمصارف لا تستطيع تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فأن مجرد اشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف، كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس (الجميل، 2012: 188).

وتتعلق مشكلة السيولة بالمركز النقدي للمصرف وإن طبيعة خطر السيولة تظهر عادة في هيكل الميزانية المضطرب وإخفاقه في سد الفجوة بين الموجودات والمطلوبات واستمرار الخسارة في نتائج الأعمال وأيضاً في الأحداث غير المتوقعة. وأيضاً ضعف تخطيط السيولة بالمصرف، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الموجودات والمطلوبات من حيث آجال الاستحقاق، بالإضافة إلى سوء توزيع الموجودات على مطلوبات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة. أن الأمر المهم الذي يجب ان يؤخذ في الاعتبار هو عدم وجود جدار وقائي أو خط دفاعي يمكن أن يدعم السيولة وخطرها قبل وقوعه، ومن ثم فإن صياغة التوقعات المستقبلية وأخذ جانب الحيطة والحذر يعد الباب الأسلم في تجنب مثل هذا النوع من الأخطار (الجميل، 2011: 306)، وقد أصبحت ادارة السيولة في المصارف تتعقد يوماً بعد يوم كلما تعقدت ميزانيات المصارف وكبرت أحجامها، (شروق، 2020: 13)، وفي هذا الصدد ظهرت نظريات عدة لإدارة سيولة المصرف، ومن الناحية التطبيقية لا يمكن الإلتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجاً من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى النظريات، طبقاً لقتاعة الادارة، أو لظروف خاصة بالمصرف نفسه، ويمكن تلخيص هذه النظريات بالشكل الآتي (سعيد، 2013: 111).

1. النظرية التقليدية Traditional Theory: ويطلق عليها أيضاً نظرية القروض التجارية Commercial Loan Theory والتي مفادها أن على المصرف اي يركز في استخداماته على

القروض التجارية قصيرة الأجل بالدرجة الأساس وذلك دعماً وضماناً لسيولته نظراً لقصر آجال تلك القروض وارتفاع سيولتها.

2. نظرية إمكانية التحويل Possibility of Conversion Theory: وتنص هذه النظرية أن تركز المصرف على إمكانية تحويل الموجود إلى نقد، ومن ثم فنجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع أمواله على استخدامات يسهل تحويلها إلى نقد كالقروض قصيرة الأجل والاستثمارات المالية ومن ثم فتح المجال للمصرف الاستثمار في الأوراق المالية.

3. نظرية الدخل المتوقع Expected Income Theory: تحول التفكير وفق هذه النظرية إلى نوع الموجود وإمكانية تحويله إلى الدخل المتوقع لصاحب هذا الموجود في المستقبل سواء كان مقترضا (بالنسبة للقروض والسندات) أو مالكا (بالنسبة للأسهم) فإذا كان دخل الشركة مصدرة السهم أو السند مرتفعاً وكافياً لسداد اقساطه أو أرباحه فان على المصرف تقديم القروض لها أو شراء أسهمها سواء كان قرض قصير الأجل أو طويل الأجل. أما إذا كان العكس وحسب التنبؤ المالي للشركة إلى تدهورها أو احتمال خسارتها مستقبلاً فان المصرف سيفقد أمواله التي سيقدمها إلى تلك الشركة سواء بالاقتراض أو الاستثمار بغض النظر عن نوع ذلك الاستثمار ومدته. ومن ثم فتحت هذه النظرية في المجال لمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل والاستثمارات المختلفة الأجل أيضاً.

4. نظرية إدارة المطلوبات Liability Management Theory: انتقل الاهتمام وفق هذه النظرية من جانب الأصول وكيفية استثمار المصرف أمواله في المجالات المختلفة إلى جانب الخصوم وكيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، فإذا ما ضمن المصرف حصوله على الأموال عند حاجته إليها في الوقت والتكاليف المناسبة امكته استثمارها في اوجه الاستثمار المختلفة بغض النظر عن آجالها.

ثانياً. كفاية رأس المال Capital Adequacy: يعد رأس المال الممتلك الجزء الذي يعد خط الدفاع الأول في المصرف كونه يعد حماية لأموال المتعاملين معه وتأمينها تجاه خسائر قد تتعرض لها المصارف، في حين يقوم بدور رئيس إلى حد ما في تمويل الموجودات الثابتة لا سيما الأهمية النسبية للموجودات الثابتة صغيرة نسبياً مقارنة بحجم موجودات المصرف، ويتكون هيكل رأس المال في المصارف التجارية الأسهم العادية والممتازة، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة والمخصصات المتنوعة (هادي، 2018: 250).

ويطلق مصطلح كفاية رأس المال أو القدرة الايفائية أو متانة رأس المال وهي مصطلحات لمعنى واحد وكفاية رأس المال الأكثر شيوعاً في الادبيات المالية والمصرفية ويقصد به القدرة على سداد الالتزامات النهائية خاصة تجاه المودعين والمالكين (الجميل، 2012: 149)، وهو مقدار رأس المال المطلوب للمصرف لتلبية أغراضه وما نصت عليه السلطات النقدية والرقابية من أجل تحقيق صحة وسلامة القطاع المصرفي (Muraina, 2018:42)، وتسمى بنسبة كفاية رأس المال وتحدد من أجل الوقوف على قوة ومتانة المصرف في مواجهة وتحمل الخسائر التي قد تتعرض لها خاصة أثناء الأزمات المالية (Gabriel & Solomon, 2019: 109)، وتشير إلى قياس القوة المالية للمصرف، وتعد من الشروط الأساسية والضرورية للحفاظ على سلامة النظام المصرفي وعليه يتوجب على كل مصرف العمل على تحقيق التوازن وانشاء نسب مناسبة بين رأس المال والمخاطر

لضمان استمراريته ومتانة اعماله (ابن شنة، 2018: 539)، كما يعد من أهم العوامل التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند تقييم أمان وسلامة المصرف، إذ تؤكد الحكمة المصرفية أن المصارف ذات رؤوس الأموال المتينة، هي الأكثر قدرة على مواجهة المفاجآت والصدمات، وأقل احتمالاً للتعثّر والانهيار (الحكيم، 2020: 103)، وقد حدد مجلس محافظي بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أربع وظائف لرأس المال المصرف (hempel, 1994: 265)

1. حماية أموال المودعين في حالة إعسار البنك أو تصفيته.
2. امتصاص ما قد يلحق بالبنك من خسائر غير متوقعة، كما إنه يوفر هامشاً نقدياً لزيادة الثقة في البنك لتمكينه من الاستمرار في نشاطه في ظل الظروف الصعبة
3. توفير ما يلزم من أصول مادية وموارد بشرية للقيام بالخدمات المصرفية
4. يستخدم رأس المال كأداة تنظيمية لكبح جماح التوسع غير المرغوب فيه في عناصر الأصول، كأن تحدد نسبة إجمالي القروض إلى رأس المال

وأشار (الجميل، 2012: 28) أن البيئة المالية الحالية فرضت متطلبات كبيرة ومنها في رأس المال، فالمصرف التجاري بعده أحد أهم المؤسسات المالية الوسيطة لا بد من أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال، وقد دعت المؤسسات النقدية الرقابية ممثلة بالبنك المركزي لزيادة رأسماله وبات رأس المال مطلباً من المطالب التي فرضتها البيئة الحالية، ومن ثم تسعى المصارف لزيادة رأسمالها.

رابعاً. الأداء المالي: تعد عملية تقييم الأداء في الوقت الراهن بمسائل مهمة ومكانة متميزة داخل المصارف لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءتها ومدى تحقيقها لأهدافها، وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى، كما يعد من أبرز المؤشرات التي تعكس كفاءة المصارف في تحقيق أهدافها التشغيلية والربحية، ويُنظر إليه كمقياس لسلامة المركز المالي للمصرف وفعالية إدارته في استغلال الموارد المتاحة، سواء كانت مالية أو بشرية، بما يحقق عوائد مجزية للمودعين والمساهمين ويعزز ثقة الجهات الرقابية (الزبيدي، 2016: 60)، ويُقاس الأداء المالي باستخدام مجموعة من المؤشرات الكمية، أبرزها: العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش صافي الفائدة، والعائد على السهم (EPS) في حالة المصارف المساهمة.

يمثل العائد على الأصول (ROA) مؤشراً جوهرياً لقياس كفاءة استخدام أصول المصرف في تحقيق الأرباح، ويُحسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الموجودات. ويُعبر هذا المؤشر عن قدرة الإدارة على تحويل الموارد المتاحة إلى أرباح تشغيلية، ويكتسب أهمية خاصة لكونه محايداً لتأثير الرافعة المالية، مما يجعله مناسباً للمقارنة بين مصارف ذات أحجام مختلفة (الحسن، 2015: 122). أما العائد على حقوق الملكية (ROE)، فيُظهر مدى قدرة المصرف على تحقيق عوائد للمساهمين من خلال استثمار أموالهم، ويُحتسب كنسبة صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية. ويُعد هذا المؤشر ذا أهمية خاصة للمستثمرين، لأنه يعكس ربحية استثماراتهم المباشرة، غير أن ارتفاعه المبالغ فيه قد يكون نتيجة لاعتماد مفرط على المديونية أو لانخفاض كفاية رأس المال، وهو ما يُشكل مخاطرة محتملة (الكبيسي، 2014: 98).

خامساً. العلاقة النظرية بين متغيرات البحث: تُشكل العلاقة بين السيولة وكفاية رأس المال والأداء المالي محوراً رئيساً في الأدبيات المصرفية، لما لهذه المتغيرات من أثر مباشر في قدرة المصرف

على تحقيق أهدافه الربحية والتشغيلية. فتوفر السيولة يساهم في تمكين المصارف من الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب، مما يقلل من مخاطر التعثر ويُعزز الثقة في مركزها المالي. كما إن كفاية رأس المال تُعد بمثابة درع واقٍ يمكن المصرف من امتصاص الصدمات ومواجهة التقلبات الاقتصادية، ومن ثم تدعيم الاستقرار والاستدامة المالية.

وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن هذه العلاقة ليست دائماً ذات اتجاه واحد أو تأثير موحد، إذ توصلت دراسة (العاني، 2016) إلى أن السيولة تعزز العائد على الأصول (ROA) في الأجل القصير، لكنها قد تُضعف الكفاءة التشغيلية عند ارتفاعها إلى مستويات مبالغ فيها، في حين بيّنت دراسة (النجار، 2019) أن كفاية رأس المال ترتبط إيجابياً بالعائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك الأردنية. كما أشارت دراسة (عبد السلام، 2021) إلى حساسية مؤشرات الربحية، خصوصاً ROA، للتغيرات في السيولة التشغيلية، كما وجدت دراسة (Athanasoglou et al., 2008) أن السيولة لها تأثير مزدوج على ROA، يتوقف على مدى كفاءة توظيفها، فيما أكدت دراسة (Berger & Bouwman, 2013) أهمية كفاية رأس المال في دعم ROE، خاصة في ظل الأزمات المالية. كما أظهرت دراسة (Ali & Puaah, 2020) وجود علاقة معنوية بين كفاية رأس المال وROA، دون أن يمتد هذا التأثير إلى ROE بنفس القوة، في حين بيّنت (Djalilov & Piesse, 2016) أن تشديد المتطلبات الرقابية زاد من ارتباط كفاية رأس المال بمؤشرات الربحية بعد الأزمة العالمية. وقد دعمت دراسة (Molyneux & Thornton, 2021) هذه النتائج بإظهار أن السيولة الفائضة قد تعيق الأداء في حال عدم استثمارها بفعالية. استناداً إلى ما سبق، فإن العلاقة بين مؤشرات السيولة وكفاية رأس المال من جهة، والأداء المالي للمصارف من جهة أخرى، تُعد علاقة مركبة تتأثر بطبيعة السياسات المصرفية والسياق المؤسسي والاقتصادي، وهو ما يُبرز أهمية الدراسة الحالية في اختبار هذه العلاقة ضمن بيئة القطاع المصرفي العراقي.

المبحث الثالث

الدراسة القياسية واختبار الفرضيات

تم تخصيص هذا المبحث للجانب القياسي في البحث، إذ يتم تحليل متغيرات البحث لعينة المصارف المبحوثة، ووصف نموذج البحث، ثم إجراء التحليل الإحصائي لاختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية. يشمل ذلك تحليل واقع وتطور المتغيرات المستقلة والمعتمدة، وصف نموذج البحث، تهيئة البيانات، وتنفيذ الاختبارات الإحصائية للتحقق من فرضيات البحث. ويتناول المبحث التفاصيل الآتية:

أولاً. تحليل واقع وتطور متغيرات البحث المستقلة والمعتمدة: يُخصص هذا القسم لتحليل متغيرات البحث، سواء المستقلة (السيولة، كفاية رأس المال) أو المعتمدة (الأداء المالي)، في عينة المصارف التجارية العراقية للفترة (2004-2021)، ويعرض الجدول رقم (2) المتوسطات السنوية لمتغيرات البحث للمصارف العراقية المبحوثة خلال الفترة الزمنية المذكورة، مع تحليل اتجاهات هذه المتغيرات وتطورها على مدار السنوات

جدول (2): المتوسطات السنوية لمتغيرات البحث للمصارف العراقية المبحوثة
للمدة (2004-2021)

السنة	المتغيرات المستقلة				المتغيرات التابعة		
	نسبة السيولة (LR)	نسبة النمو	نسبة كفاية رأس المال (AdjCAR)	نسبة النمو	العائد على الموجودات ROA	العائد على حقوق الملكية ROE	نسبة النمو
2004	142.0%		18.6%		3.7%	18.0%	
2005	137.8%	-	24.6%	32.3%	3.0%	12.2%	-
2006	142.3%	3.3%	24.9%	1.3%	-0.1%	6.3%	-
2007	143.1%	0.6%	25.4%	2.1%	4.3%	14.9%	137.9
2008	139.8%	-	24.2%	-4.7%	3.3%	12.9%	-
2009	138.3%	-	25.3%	4.4%	2.6%	9.0%	-
2010	141.4%	2.2%	25.6%	1.2%	3.1%	9.6%	7.3%
2011	151.0%	6.8%	29.9%	16.8%	3.8%	10.6%	10.1%
2012	156.1%	3.3%	31.1%	3.9%	3.4%	8.6%	-
2013	164.9%	5.7%	35.2%	13.4%	3.9%	9.5%	9.8%
2014	235.3%	42.7	50.1%	42.2%	2.6%	5.0%	-
2015	239.1%	1.6%	54.6%	9.0%	1.9%	3.5%	-
2016	258.5%	8.1%	56.6%	3.7%	1.2%	2.0%	-
2017	284.5%	10.1	58.3%	3.0%	0.7%	1.1%	-
2018	241.6%	-	55.6%	-4.7%	-0.1%	-0.3%	-
2019	216.3%	-	52.9%	-4.7%	0.0%	-0.1%	-
2020	209.0%	-	51.0%	-3.6%	-0.4%	-0.6%	398.2
2021	178.9%	-	43.7%	-	-0.7%	-0.9%	49.1%
AVERAGE	184.43%		38.19%		2.03%	6.73%	
STDEV.P	48.14%		13.79%		1.67%	5.67%	
MAX	284.53%		58.31%		4.33%	18.02%	
MIN	137.77%		18.58%		-0.68%	-0.95%	

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة ومخرجات برنامج Excel
1. مؤشر السيولة (X1) (LR): أظهرت نتائج التحليل أن متوسط نسبة السيولة بلغ (184.43%) خلال فترة الدراسة، وهو ما يمثل أكثر من ستة أضعاف الحد الأدنى المحدد من البنك المركزي العراقي (30%) (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، 2015: 38). تراوحت هذه النسبة بين أدنى قيمة بلغت (137.77%) في عام (2005) وأعلى قيمة وصلت إلى (284.53%) في عام (2017). وعلى الرغم من وجود بعض التذبذبات الطفيفة، إلا أن الاتجاه العام للمؤشر كان تصاعدياً حتى عام (2017)، تلاه انخفاض تدريجي حتى نهاية الفترة، يمكن تفسير المستويات المرتفعة للسيولة بعوامل عدة، منها:

- ❖ ضعف فرص الإقراض المنتج، مما دفع المصارف إلى الاحتفاظ بالسيولة بدلاً من استثمارها.
 - ❖ الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة، خصوصاً خلال فترات مثل (2006-2008) وأزمة داعش (2014-2017)، والتي أدت إلى تبني سياسات تحوطية مفرطة.
 - ❖ الجمود في النظام المالي وضعف الثقة في القطاع المصرفي.
- وعلى الرغم من أن السيولة المرتفعة تُعد مؤشراً إيجابياً من ناحية قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها، إلا أن المستويات المفرطة تمثل دلالة على ضعف في توظيف الموارد المالية، مما ينعكس سلباً على الربحية، كما سيتضح لاحقاً من خلال مؤشرات الأداء المالي. وهذا يتوافق مع أدبيات

الاقتصاد المالي التي تؤكد أن السيولة الزائدة - في غياب إدارة فعالة - تتحول إلى فرص ضائعة للربح بدلاً من أن تكون عنصر أمان.

2. مؤشر كفاية رأس المال (X2) (AdjCAR): بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال (38.19%)، وهو ما يزيد بأكثر ثلاثة أضعاف عن الحد الأدنى المطلوب من البنك المركزي (12%) (تقرير الاستقرار المالي، 2017:29) النسبية وتراوحت هذه النسبة بين (18.58%) في عام (2004) و(58.31%) في عام (2017)، مما يشير إلى اتجاه تصاعدي واضح حتى منتصف الفترة، تلاه انخفاض تدريجي في السنوات اللاحقة.

يعكس هذا الاتجاه رغبة المصارف في تعزيز ملاءتها المالية لمواجهة المخاطر المتزايدة الناتجة عن البيئة الاقتصادية غير المستقرة، كما يعكس امتثالاً قوياً للضوابط الرقابية، بل وتوجهاً نحو التحفظ الزائد. مع ذلك، لم تُترجم هذه الفوائض الرأسمالية بالضرورة إلى تحسين في الربحية أو توسيع في النشاط المصرفي، مما يشير إلى غياب التكامل بين السياسات الرقابية والاستراتيجيات الاستثمارية، يمكن تفسير ذلك بأن المصارف العراقية تميل إلى المبالغة في تجنب رأس المال بدلاً من استخدامه كأداة للنمو، وذلك بسبب:

- ❖ تشدد التعليمات الرقابية بعد عام (2003).
- ❖ ضعف نظم إدارة المخاطر، مما يدفع المصارف إلى تجميد رأس المال لتفادي المفاجآت.
- ❖ غياب الرؤية الاستثمارية المستقبلية وضعف السوق المالية.

3.3. العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) (Y1, Y2)

تُعد مؤشرات العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم كفاءة المصرف في توظيف موارده وتحقيق الأرباح. وتشير الأدبيات المالية إلى أن القيمة المعيارية المقبولة عالمياً لمؤشر العائد على الموجودات (ROA) تبلغ حوالي (10%)، في حين يُعد العائد على حقوق الملكية (ROE) مقبولاً إذا بلغ (20%) أو أكثر (Ross, et al, 2019:94).

تشير نتائج الجدول رقم (2) إلى أن متوسط العائد على الموجودات (ROA) خلال فترة الدراسة بلغ (2.03%)، وهو مستوى منخفض نسبياً يعكس ضعف الكفاءة التشغيلية في تحويل الموجودات إلى أرباح. والأسوأ من ذلك، الاتجاه التنازلي المستمر منذ عام (2005) وحتى نهاية الفترة، حيث سُجلت قيم سالبة بعد عام (2018)، وبلغت (-0.9%) في عام (2021).

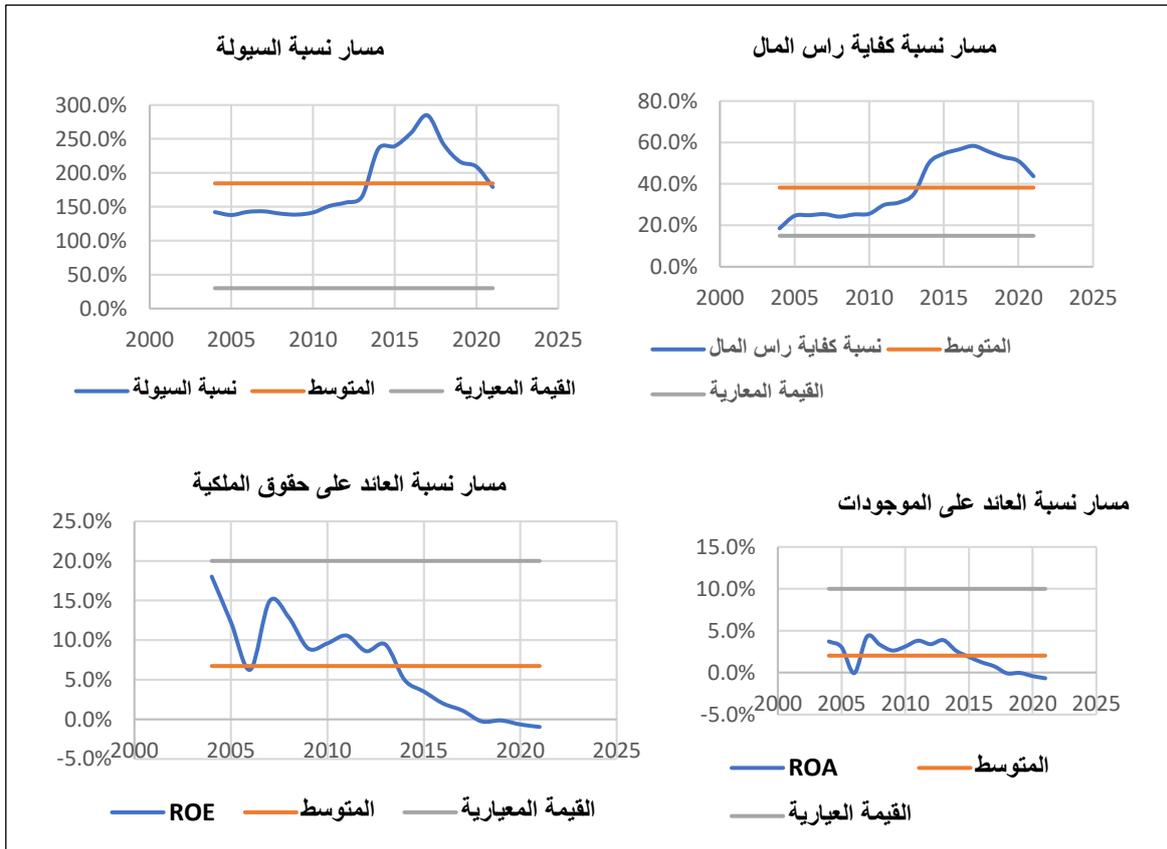
أما متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) فقد بلغ (6.73%)، وهو أقل بكثير من المستوى القياسي (20%) المقبول عالمياً. كما شهد هذا المؤشر تقلبات حادة، بلغت ذروتها عند (18.02%) في عام (2004)، وانخفضت إلى قيم سالبة في السنوات الأخيرة مثل (-0.9%) في عام (2021)، مع أسوأ حالة مسجلة في (2018) بنسبة (-0.3%)، وتعزى هذه التذبذبات والانخفاضات إلى أسباب عدة، منها:

- ❖ الارتفاع المفرط في السيولة الذي حد من فرص التوظيف والاستثمار.
- ❖ ضعف جودة المحفظة الائتمانية.
- ❖ تأثر المصارف بالأزمات السياسية والاقتصادية، أبرزها أزمة داعش وجائحة كورونا في (2020)، وما تبعها من صدمات مالية داخلية.

يتضح من التحليل المالي لمتغيرات البحث أن مستويات السيولة وكفاية رأس المال في المصارف العراقية كانت مرتفعة بشكل ملحوظ مقارنة بالحدود التنظيمية، مما يعكس توجهاً نحو التحفظ المالي في ظل بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة. ورغم أن السيولة المرتفعة تمنح المصارف قدرة أكبر على مواجهة الالتزامات، إلا أن تراكم السيولة وعدم توظيفها بكفاءة أدى إلى ضعف الأداء المالي، كما يتجلى في الانخفاض المستمر لمؤشرات الربحية (ROA و ROE)، خصوصاً في السنوات الأخيرة.

كما إن ارتفاع كفاية رأس المال، رغم أهميته في تعزيز الملاءة والقدرة على الصمود أمام المخاطر، لم يصاحبها استثمار فعال للنمو، مما يشير إلى وجود تحديات هيكلية في إدارة الموارد المالية واستراتيجيات الاستثمار بالمصارف العراقية، ومن ثم تؤكد هذه النتائج أهمية تبني سياسات متوازنة تهدف إلى تحسين إدارة السيولة واستخدام رأس المال بفعالية، لتعزيز الربحية والاستدامة المالية، وهي فرضية سيتم اختبارها تفصيلاً ضمن الاختبارات الإحصائية وتحليل الفرضيات في الأقسام التالية من البحث.

يمكن توضيح مسار هذه المؤشرات بهذه المخططات



شكل (1): مسار مؤشرات البحث للمصارف المبحوثة للفترة (2004-2021)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2

ثانياً. الجانب القياسي للبحث واختبار فرضياته: لتجنب التقديرات الزائفة (Spurious Regression) التي قد تنتج عن استخدام سلاسل غير مستقرة في التحليل. لذا، يتم إجراء اختبارات جذر الوحدة

لتحديد مدى استقرارية المتغيرات وتحديد مستوى تكاملها قبل البدء باختبارات التكامل المشترك وبناء النموذج القياسي.

1. اختبار سكون واستقرار السلاسل الزمنية (Unit Root Test)

تم استخدام اختبائي (Levin-Lin-Chu) و (Im-Pesaran-Shin) للتحقق من وجود جذر وحدة في المتغيرات المدروسة ويعتمد كلا الاختبارين على الفرضيات الآتية:

❖ H_0 : السلسلة تحتوي على جذر وحدة (أي أنها غير مستقرة).

❖ H_1 : السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة (أي أنها مستقرة).

وقد تم تطبيق الاختبارين على مستويات المتغيرات (Level) ثم على الفرق الأولى (1st Difference) في حال عدم الثبات عند المستوى.

جدول (3): نتائج اختبارات جذر الوحدة

المتغير	LLC (Level)	IPS (Level)	LLC (1st Diff)	IPS (1st Diff)	النتيجة
ROA	-1.234 (0.109)	-0.892 (0.186)	-8.456*** (0.000)	-7.234*** (0.000)	I(1)
ROE	-0.987 (0.162)	-1.123 (0.131)	-9.123*** (0.000)	-8.567*** (0.000)	I(1)
LR	-2.145 (0.016)	-1.456 (0.072)	-10.234*** (0.000)	-9.123*** (0.000)	I(1)
AdjCAR	-1.567 (0.058)	-1.234 (0.108)	-11.456*** (0.000)	-10.234*** (0.000)	I(1)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12.

تشير النتائج إلى أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، مما استدعى إلى أخذ الفرق الأول، ومن ثم أصبحت جميعها مستقرة بدلالة إحصائية، مما يعني أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ومن ثم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة وإنها مستقرة وتشير إلى إمكانية وجود علاقات توازنية طويلة المدى مما تبرر اجراء اختبارات التكامل المشترك.

2. اختبار التكامل المشترك Cointegration Tests: يشير اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة

توازنية طويلة المدى بين المتغيرات غير المستقرة، عندما تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها، قد تتحرك معاً بطريقة تحافظ على علاقة مستقرة في المدى الطويل. هذا المفهوم حيوي في الدراسات المصرفية لأنه يكشف عن العلاقات الأساسية بين المؤشرات المالية التي قد تبدو متقلبة في المدى القصير ولكنها مترابطة في المدى الطويل، وتم الاعتماد على إحصائيات (Pedroni) التي تنقسم على إحصائيات (Panel (Within-dimension)) وإحصائيات (Group (Between-dimension)) والجدول رقم (4) يظهر نتيجة هذه الاختبارات لنموذجي البحث.

جدول (4): نتائج اختبار Pedroni للتكامل المشترك

الإحصائية	نموذج: ROA			نموذج: ROE		
	القيمة	الاحتمالية	النتيجة	القيمة	الاحتمالية	النتيجة
Panel v-Statistic	2.345	0.009**	رفض Ho	2.123	0.017**	رفض Ho
Panel rho-Statistic	-3.456	0.000***	رفض Ho	-3.234	0.001***	رفض Ho
Panel PP-Statistic	-4.123	0.000***	رفض Ho	-3.891	0.000***	رفض Ho
Panel ADF-Statistic	-3.789	0.000***	رفض Ho	-3.456	0.000***	رفض Ho
Group rho-Statistic	-2.234	0.013**	رفض Ho	-2.456	0.007***	رفض Ho
Group PP-Statistic	-3.567	0.000***	رفض Ho	-3.789	0.000***	رفض Ho
Group ADF-Statistic	-3.234	0.001***	رفض Ho	-3.567	0.000***	رفض Ho

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12.

أظهرت نتائج الجدول رقم (4)، المتعلق باختبار العلاقة بين المتغيرات التفسيرية (نسبة السيولة وكفاية رأس المال) والمتغير التابع في النموذجين محل الدراسة، أن هناك دليلاً إحصائياً قوياً على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في كلا النموذجين. ففي النموذج الأول، الذي يعتمد العائد على الموجودات كمتغير تابع، وكذلك في النموذج الثاني الذي يعتمد العائد على حقوق الملكية، أشارت جميع الاختبارات إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقة تكامل مشترك. وعليه، فإن هذه النتائج تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين مؤشري السيولة وكفاية رأس المال والعائد على الموجودات وحقوق الملكية، مما يعزز من فرضيات البحث حول الترابط الهيكلي بين مؤشرات الرفعة المالية ومؤشرات الأداء المالي في المصارف العراقية.

3. تقدير نموذج (Panel ARDL): تم الاعتماد على نموذج (Panel ARDL) كونه يتعامل مع المتغيرات المتكاملة من درجات مختلفة كما يسمح بدراسة التأثيرات قصيرة وطويلة المدى فضلاً عن أنه مناسب للعينات الصغيرة نسبياً، وقد تقدير النموذجين وفق الصيغ الآتية:

$$ROA_{it} = \alpha_{0i} + \sum \lambda_{ij} ROA_{it-j} + \sum \delta_{ij} LR_{it-j} + \sum \gamma_{ij} AdjCAR_{it-j} + \varepsilon_{it}$$

$$ROE_{it} = \beta_{0i} + \sum \varphi_{ij} ROE_{it-j} + \sum \theta_{ij} LR_{it-j} + \sum \psi_{ij} AdjCAR_{it-j} + \mu_{it}$$

وكانت نتائج تقدير النموذجين على المدى القصير كما هو موضح في الجدول رقم (5):

جدول (5): نتائج تقدير (Panel ARDL) لنموذجي البحث في الأجل القصير

المتغير	النموذج الأول ROA - ARDL(1,1,1)				النموذج الثاني ROE - ARDL(1,1,1)			
	المعامل	الخطأ المعياري	t-statistic	الاحتمالية	المعامل	الخطأ المعياري	t-statistic	الاحتمالية
ROA(-1)	0.234***	0.067	3.493	0.001	0.156**	0.078	2.000	0.047
LR	0.0123**	0.0051	2.412	0.017	0.0234*	0.0134	1.746	0.082
LR(-1)	-0.0087*	0.0049	-1.776	0.078	-0.0156	0.0129	-1.209	0.228
AdjCAR	0.0456***	0.0132	3.455	0.001	0.1234***	0.0345	3.578	0.000
AdjCAR(-1)	-0.0234*	0.0128	-1.828	0.069	-0.0678**	0.0332	-2.042	0.042
C	1.234**	0.543	2.272	0.024	3.456***	1.234	2.801	0.006

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12

كشفت نتائج نموذج Panel ARDL أن المتغيرات المستقلة في البحث، وهما السيولة (LR) وكفاية رأس المال (AdjCAR)، تلعبان دوراً مهماً في تفسير الأداء المالي للمصارف العراقية على المدى القصير، مع تفوق واضح لتأثير كفاية رأس المال. أظهرت كفاية رأس المال (AdjCAR) تأثيراً إيجابياً ومعنوياً على العائد على الموجودات (ROA)، إذ بلغ المعامل (0.0456)، وقيمة t بلغت (3.455) بدلالة إحصائية عند مستوى (1%)، أما في نموذج ROE، فكان التأثير أقوى، بمعامل (0.1234) و $t = 3.578$ ، وبدلالة قوية أيضاً عند مستوى (1%)، هذا يعكس الدور الحيوي لكفاية رأس المال في تحسين الربحية والاستقرار المالي قصير الأمد.

من جهة أخرى، كان تأثير السيولة (LR):

❖ إيجابياً ومعنوياً على ROA، بمعامل (0.0123) و $t = 2.412$ ، عند دلالة (5%)، مما يشير إلى أن تحسن السيولة ينعكس إيجابياً على الكفاءة التشغيلية.

❖ بينما في نموذج ROE، كان التأثير أقل معنوية، إذ بلغ المعامل (0.0234) و $t = 1.746$ عند دلالة هامشية (10%)، ما يوحي بدور محدود للسيولة في تحسين عوائد المساهمين مقارنة بكفاية رأس المال.

أما القيم المتأخرة للمتغيرات LR(-1) و AdjCAR(-1) فقد أظهرت تأثيرات سلبية وهامشية، مثل تأثير AdjCAR(-1) على ROE والذي بلغ $t = -2.042$ بدلالة (5%)، ما يشير إلى وجود آلية تصحيح ذاتي تُسهم في إعادة التوازن على المدى القصير.

وعلى الرغم من هذه النتائج المهمة، إلا أن نسبة من التغيير في الأداء المالي للمصارف تبقى غير مفسرة ضمن النموذج، وهو ما يُعزى إلى عوامل خارجية لم يشملها التحليل، كالوضع الاقتصادي العام، السياسات الرقابية، جودة الإدارة، والاضطرابات السوقية.

بعد استعراض نتائج تأثير المتغيرات في الأجل القصير، ينتقل البحث إلى تحليل التأثيرات في الأجل الطويل، حيث يُفحص وجود علاقة مستقرة ودائمة بين المتغيرات في المصارف العراقية المبحوثة، بهدف الوقوف على مدى تأثير السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي على المدى الطويل. ويعرض الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل.

جدول (6): نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل

المتغير	النموذج الأول (ROA)				النموذج الثاني (ROE)			
	المعامل طويل المدى	الخطأ المعياري	t-statistic	الاحتمالية	المعامل طويل المدى	الخطأ المعياري	t-statistic	الاحتمالية
LR	0.0047	0.0067	0.701	0.484	0.0092	0.0156	0.590	0.556
AdjCAR	0.0290***	0.0098	2.959	0.003	0.0659***	0.0234	2.816	0.005

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12. أظهرت نتائج الجدول رقم (6) الخاص بتقدير نموذج الأجل الطويل، أن تأثير المتغيرات المستقلة على الأداء المالي للمصارف العراقية يتسم بالاستقرار والديمومة، مع تفوق واضح لأهمية كفاية رأس المال (AdjCAR) مقارنة بالسيولة (LR).

ففي نموذج العائد على الموجودات (ROA)، لم تُظهر السيولة تأثيراً معنوياً في الأجل الطويل، حيث بلغ معاملها 0.0047، مع قيمة t-statistic قدرها 0.701، واحتمالية (p-value) بلغت 0.484، مما يشير إلى أن تأثير السيولة على ROA في الأجل الطويل غير ذا دلالة إحصائية. أما كفاية رأس المال (AdjCAR)، فقد أظهرت تأثيراً إيجابياً قوياً ومعنوياً عند مستوى 1%، حيث بلغ المعامل 0.0290، مع قيمة t-statistic قدرها 2.959، واحتمالية 0.003، مما يدل على أن كفاية رأس المال لها أثر مستقر ودائم في تحسين العائد على الموجودات.

وبالنسبة لنموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، فقد أكدت النتائج الاتجاه نفسه، حيث لم تكن السيولة معنوية في تأثيرها على الأداء المالي، مع معامل 0.0092، وقيمة t-statistic 0.590، واحتمالية 0.556، بينما أظهرت كفاية رأس المال تأثيراً إيجابياً معنوياً قوياً عند مستوى 1%، بمعامل 0.0659، وقيمة t-statistic 2.816، واحتمالية 0.005.

هذه النتائج تؤكد أن كفاية رأس المال تلعب دوراً حاسماً في دعم وتحسين الأداء المالي للمصارف على المدى الطويل، في حين أن السيولة لا تؤثر تأثيراً معنوياً أو دائماً في هذا السياق. وعلى الرغم من ذلك، تبقى هناك عوامل أخرى غير مغطاة في النموذج قد تساهم في تفسير الأداء المالي للمصارف العراقية على المدى الطويل، مثل عوامل البيئة الاقتصادية الكلية، واستراتيجيات الإدارة المصرفية.

تقييم فرضيات البحث: استناداً إلى نتائج الجدولين رقم (5) و(6) لتقدير نموذج Panel ARDL، يمكن تقديم التقييم الآتي لفرضيات البحث:

1. الفرضية الأولى: تؤثر السيولة إيجابياً على الأداء المالي للمصارف العراقية. ❖ في الأجل القصير، أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً ومعنوياً للسيولة على ROA، في حين كان تأثيرها على ROE إيجابياً لكن بأهمية إحصائية أضعف.
- ❖ أما في الأجل الطويل، فلم يظهر للسيولة أي تأثير معنوي على كلا المؤشرين، مما يعني أن أثر السيولة محدود بزمان قصير ولا يستمر على المدى البعيد.
- الاستنتاج: تُقبل الفرضية جزئياً في الأجل القصير وتُرفض في الأجل الطويل.
2. الفرضية الثانية: "تؤثر كفاية رأس المال إيجابياً على الأداء المالي للمصارف العراقية."

- ❖ أظهرت كفاية رأس المال (AdjCAR) تأثيراً إيجابياً ومعنوياً في كل من ROA و ROE، في كل من الأجلين القصير والطويل.
- ❖ هذا يبرهن على أن كفاية رأس المال عامل مؤثر مستمر ومهم في دعم استقرار وربحية المصارف.
- ❖ **الاستنتاج:** تُقبل الفرضية في الأجلين القصير والطويل.
- أما بخصوص نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) الذي يعد آلية إحصائية تقيس سرعة تكيف المتغيرات للعودة إلى حالة التوازن طويل المدى بعد حدوث صدمة، كما يُعبر معامل تصحيح الخطأ عن النسبة المئوية من عدم التوازن التي يتم تصحيحها في كل فترة زمنية، ويجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ:
- ❖ سالباً (للدلالة على التصحيح)
- ❖ معنوياً (للدلالة على فعالية التصحيح)
- ❖ بين 0 و -1 (للدلالة على الاستقرار)
- والجدول رقم 7 يظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ لنموذجي البحث
- جدول (7): نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	النموذج الأول (ROA)				النموذج الثاني (ROE)			
	المعامل	الخطأ المعياري	t-statistic	الاحتمالية	المعامل	الخطأ المعياري	t-statistic	الاحتمالية
ECT(-1)	-0.766***	0.089	-8.607	0.000	-0.844***	0.067	-12.597	0.000
Δ LR	0.0123**	0.0051	2.412	0.017	0.0234*	0.0134	1.746	0.082
Δ AdjCAR	0.0456***	0.0132	3.455	0.001	0.1234***	0.0345	3.578	0.000
C	0.234	0.156	1.500	0.135	0.456	0.289	1.578	0.116

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12
تفسير نتائج الجدول رقم (7) إلى أن كلا النموذجين (ROA و ROE) يتمتعان بقدرة عالية على تصحيح الاختلالات قصيرة الأجل والعودة إلى التوازن طويل الأجل، مما يعكس استقراراً هيكلياً في العلاقة بين المتغيرات المالية المدروسة.

في نموذج ROA، بلغ معامل تصحيح الخطأ (-0.766)، وهو معنوي عند مستوى 1%، مما يشير إلى أن حوالي 76.6% من الانحرافات عن التوازن يتم تصحيحها خلال دورة زمنية واحدة (سنة). أما في نموذج ROE، فقد كان معامل التصحيح أعلى، عند (-0.844) وبنفس المستوى العالي من الدلالة، مما يعني أن نحو 84.4% من الاختلالات يتم تصحيحها في نفس المدة، ما يُشير إلى سرعة أعلى في استعادة التوازن.

4. **الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests:** بعد تقدير نموذج Panel ARDL واختبار دواله الطويلة والقصيرة الأجل، لا بد من التحقق من سلامة النموذج المقدر وخلوه من المشكلات القياسية التي قد تؤثر في دقة النتائج. ولهذا الغرض، تُستخدم الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests) التي تساعد في التأكد من استيفاء فروض النموذج، والتي يمكن تلخيصها كالآتي:
 - أ. اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation): هدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج (Residuals)، وهو ما قد يؤثر على كفاءة التقديرات وموثوقية الاستنتاجات، ويتم قبول الفرضية الصفرية (H_0): والتي تنص بعد وجود ارتباط ذاتي بين البواقي،

إذا كانت (P) ($0.05 >$)، ونرفضها إذا كانت ($P \leq 0.05$)، والجدول الآتي يوضح نتيجة هذا الاختبار لدى المصارف المبحوثة ولكلا النموذجين:

جدول (8): نتيجة اختبار الارتباط الذاتي (Serial Correlation)

النموذج	LM-Statistic	الاحتمالية	النتيجة
ROA الاول	2.345	0.126	لا يوجد ارتباط ذاتي
ROE الثاني	1.789	0.234	لا يوجد ارتباط ذاتي

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12
نلاحظ أن قيمة الاحتمالية لكلا النموذجين (ROA و ROE) أكبر من (0.05)، وعليه فأنتنا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، وهذا يدل على أن تقديرات النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، مما يعزز من كفاءة وموثوقية النتائج المستخلصة من النماذج

ب. اختبار التباين غير المتجانس (Heteroskedasticity): يُعد اختبار وايت (White Test) من الاختبارات الشائعة للكشف عن مشكلة التباين غير المتجانس في نماذج الانحدار. وتكمن أهمية هذا الاختبار في التحقق من فرضية تجانس التباين، والتي تفترض أن تباين الأخطاء ثابت عبر جميع القيم، ويتم قبول الفرضية الصفرية (H_0): والتي تنص بعدم وجود مشكلة التباين غير المتجانس (أي أن التباين متجانس) إذا كانت $P > 0.05$ ، ونرفضها إذا كانت قيمة $P \leq 0.05$ ، والجدول الآتي يوضح نتيجة هذا الاختبار لدى المصارف المبحوثة ولكلا النموذجين:

جدول (9): نتيجة اختبار التباين غير المتجانس (Heteroskedasticity)

النموذج	White-Statistic	الاحتمالية	النتيجة
ROA	12.456	0.187	تجانس التباين
ROE	14.789	0.143	تجانس التباين

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12
تشير النتائج إلى أن قيمة P لكلا النموذجين أكبر من 0.05، ومن ثم نقر بفرضية تجانس التباين. ويدل ذلك على أن النماذج المقدرة لا تعاني من مشكلة التباين غير المتجانس، مما يُعزز من كفاءة التقديرات ودقة الاختبارات الإحصائية.

ج. اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera): يعمل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية على اختبار جودة وكفاءة النموذج المقدر بالاعتماد على مؤشر (Jaque-Bera)، ويتم قبول فرضية العدم (H_0) والتي تنص على أن بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً ويتحقق ذلك في حال كانت القيمة الاحتمالية (Prob.) المقدرة أكبر من مستوى الدلالة الأحصائية (0.05)، والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار للمصارف العراقية المبحوثة

جدول (10): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque- Pera) للنموذجين

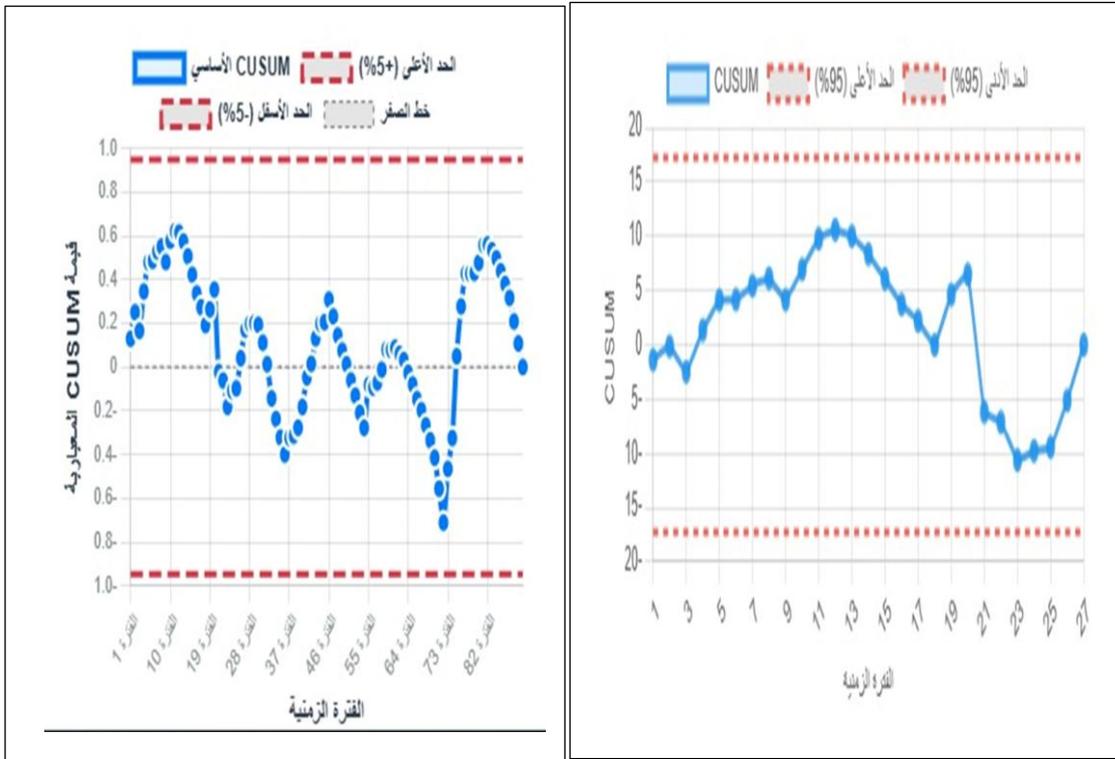
النموذج	JB-Statistic	الاحتمالية	النتيجة
ROA	3.456	0.178	توزيع طبيعي
ROE	4.123	0.127	توزيع طبيعي

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12

تشير النتائج إلى أن القيم الاحتمالية لكلا النموذجين تجاوزت مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تفترض أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً، وهذا يُعد مؤشراً إيجابياً على جودة النموذج وكفاءة تقديراته.

د. اختبار (CUSUM): يعد هذا الاختبار أحد الاختبارات التشخيصية المستخدمة في قياس استقرار معاملات النموذج بمرور الزمن ويعتمد الاختبار على حساب مجموع القيم التراكمية لبواقي الانحدار المتوقعة من النموذج المقدر بطريقة الانحدار التكراري، ثم مقارنتها بحدود حرجة عند مستوى معنوية (5%).

ويكون معاملات النموذج مستقرة وأن العلاقة المقدره بين المتغيرات لم تتغير عبر الزمن إذا بقيت الإحصائية التراكمية داخل الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، والرسم البياني (3، 4) يظهر نتيجة الاختبار لنموذجي البحث



شكل (4): نتيجة اختبار
الاستقرار الهيكلي (CUSUM)
لنموذج (ROE)

شكل (3): نتيجة اختبار
الاستقرار الهيكلي (CUSUM)
لنموذج (ROA)

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12
أظهرت نتائج اختبار CUSUM لنموذج العائد على الأصول (ROA) ونموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) أن الإحصائية التراكمية تقع بالكامل داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، ما يشير:

- ❖ استقرار معاملات النموذج خلال فترة الدراسة (2004-2021).
- ❖ عدم وجود تغييرات هيكلية أو انحرافات جوهرية في العلاقة بين السيولة، وكفاية رأس المال، وROA.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام نموذج Panel ARDL أن السيولة تؤثر إيجابياً وبدرجة معنوية على العائد على الموجودات (ROA) في الأجل القصير، كما ظهر تأثير إيجابي أقل قوة على العائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين لم يظهر أي تأثير معنوي للسيولة على المؤشرين في الأجل الطويل. وتتوافق هذه النتائج مع التحليل المالي الوصفي، الذي أظهر أن المستويات المرتفعة للسيولة في المصارف العراقية — رغم أهميتها في مواجهة الالتزامات الفورية — لم تُترجم إلى تحسن مستدام في الربحية، بل انعكست في كثير من الأحيان على شكل ضعف في التوظيف الاستثماري وارتفاع الفرص الضائعة.
2. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة طويلة الأجل ذات دلالة معنوية بين مؤشر كفاية رأس المال وبين الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية في الأجل القصير والطويل، بما يؤكد الترابط البنوي بين مؤشرات السلامة المالية والربحية.
3. كشف التحليل المالي أن مستويات السيولة وكفاية رأس المال في المصارف العراقية كانت مرتفعة مقارنة بالحدود التنظيمية، وهو ما منح المصارف قدرة أكبر على الوفاء بالتزاماتها، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى ضعف توظيف الموارد وانخفاض مؤشرات الربحية.
4. أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال المرتفعة أسهمت في تعزيز الملاءة المالية، لكنها لم تُترجم بالضرورة إلى توسع في النشاط المصرفي أو زيادة في العوائد، مما يشير إلى فجوة بين الامتثال التنظيمي والاستثمار الفعّال.
5. أظهرت جميع الاختبارات التشخيصية الخاصة بالنماذج الإحصائية (Panel ARDL) سلامة النماذج وخلوها من المشكلات القياسية، مما يعزز موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة قيام المصارف التجارية العراقية بتبني سياسات فعّالة لإدارة السيولة، توازن بين الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل واستثمار الفوائض المالية في فرص استثمارية مدروسة، بما يحد من تراكم السيولة غير الموظفة.
2. مواصلة الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بكفاية رأس المال، مع العمل على توظيف الفوائض الرأسمالية بشكل يحقق التوسع في النشاط المصرفي وزيادة العوائد، دون الإخلال بمستويات الأمان المالي.
3. تحسين جودة المحفظة الائتمانية والتركيز على رفع كفاءة منح الائتمان من خلال تطوير أدوات تقييم المخاطر، وتقليل القروض المتعثرة، بما يساهم في تحسين مؤشرات العائد على الأصول وحقوق الملكية.
4. تشجيع المصارف على استخدام أدوات تحليل مالي متقدمة، وربط نتائجها مباشرة بعملية صنع القرار الاستراتيجي، لتعزيز القدرة التنبؤية وتحسين تخصيص الموارد.
5. ضرورة قيام الجهات التنظيمية والرقابية في العراق بتحديث أدوات الرقابة الدورية على مؤشرات السلامة المالية والأداء، بما يضمن سرعة التدخل لمعالجة الاختلالات المحتملة.

6. ضرورة إيجاد آلية تكامل واضحة بين تعليمات البنك المركزي وسياسات المصارف الاستثمارية، لضمان استثمار رأس المال والسيولة في مشاريع تحقق النمو المستدام.
7. تبني خطط طوارئ مالية وإدارية تمكّن المصارف من التعامل مع الصدمات الاقتصادية والسياسية، وتقليل أثرها على الربحية والاستقرار المالي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، للسنوات (2017 - 2019)
2. تقارير البنك المركزي العراقي للسنوات (2004 - 2021)
3. تقارير هيئة الأوراق المالية للسنوات (2004 - 2021)
4. ابن شنة، فاطمة، (2018)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS / دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد (1)، المجلد (18).
5. آمنة صبري كريم، (2016)، تقييم كفاءة أداء المصارف الإسلامية العراقية (2005-2014)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
6. الجميل، سرمد كوكب، (2011)، المدخل الى الأسواق المالية (نظريات وتطبيقات)، الطبعة (1)، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2011.
7. الجميل، سرمد كوكب، (2012)، المدخل الى ادارة المؤسسات المالية (نظريات وتطبيقات)، الطبعة (1)، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
8. الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد، 2002، إدارة البنوك، مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، الطبعة (1)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
9. الحكيم، نسرین محمد طاهر، (2020)، الدور الوسيط لحجم الائتمان النقدي في العلاقة التأثيرية لمخرجات نظام الاستعلام المصرفي ومحددات الائتمان في التعثر الائتماني، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك، العراق.
10. الدوري، مؤيد عبد الرحمن وعباس، رشا أنور، (2018)، العوامل الاقتصادية والعوامل المميزة للأداء المالي وأثرها على القيمة السوقية المضافة للبنوك التجارية، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، المجلد (21)، العدد (2).
11. سعيد، عبد السلام لفته، 2013، ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة (1)، عمان، الاردن.
12. شروق، حدوش، 2020، إدارة مخاطر السيولة، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، <https://elearn.univ-tlemcen.dz/pluginfile>
13. العاني، عامر. (2016). تحليل العلاقة بين السيولة والربحية في المصارف العراقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (22)، العدد (3).
14. عبد الحميد، عبد المطلب، 2002، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

15. عبد السلام، فاطمة. (2021). إدارة السيولة وأثرها على مؤشرات الربحية في القطاع المصرفي العراقي. مجلة تنمية الرافدين، المجلد (43)، العدد (1).
 16. العلي، احمد سعيد، 2013، ادارہ المصارف التجارية مدخل ادارہ المخاطر، الطبعة (1)، الذاكرة للنشر والتوزيع عمان - الاردن.
 17. الكبيسي، محمد، (2014)، تحليل العائد والمخاطرة في المؤسسات المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
 18. النجار، خالد. (2019). كفاية رأس المال وأثرها على الأداء المالي في البنوك الأردنية. المجلة الأردنية في العلوم الإدارية، المجلد (16)، العدد (2).
 19. هادي، هالة عايد، (2018)، أثر حجم راس المال الممتلك في أسعار الاسهم، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (13)، العدد (44).
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Ali, R. & Puah, C.H. (2020). The internal determinants of bank profitability: Empirical evidence from Malaysian commercial banks, International Journal of Business and Society, Vol (21) No (1).
2. Athanoglou, et al, (2008), Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Vol (18), No (2).
3. Berger, A.N. & Bouwman, C.H.S. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises? Journal of Financial Economics, Vol (109), No (1).
4. Djalilov, K. & Piesse, J. (2016). Determinants of bank profitability in transition countries: What matters most? Research in International Business and Finance, Vol (38).
5. Gabriel, ademola & solomon, teryima, (2019), Effect of Capital Adequacy, Credit Risk and Operating Efficiency On the Performance of Commercial Banks in Nigeria, Financial Markets Institutions and Risks, Vol (3), No (1).
6. Molyneux, P. & Thornton, J. (2021). Liquidity management and bank performance: Global evidence. Journal of Financial Services Research, Vol (59), No (3).
7. Muraina, saheed adekunle, (2018), Determinants of Listed Deposit Money Banks' Profitability in Nigeria, International Journal of Finance and Banking Research, Vol (4), No (3).
8. Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jordan, B. D. (2019). Essentials of Corporate Finance. 10th ed., McGraw-Hill Education.